التعقُّباتُ البلاغيةُ في مباحثِ الفصاحةِ عند بعض علماء البلاغة في القرنين السابع والثامن الهجريَّين

محمد عبد الحسين* د. غادة عبد الوهاب أوزون**

الملخّص

التعقُّبُ البلاغيُّ ظاهرةٌ علميةٌ سادتْ في القرنَينِ السابع والثامن الهجريَّين، وفيها ما فيها من الغنى البلاغيّ، وهذا البحثُ يرصدُ بعضًا من تلك التّعقّبات التي وردت في ميدان (الفصاحة) ، فيعرضُ ستَّ مسائلَ دارتْ بين بعضِ علماءِ البلاغةِ الَّذينَ كانوا يقِفون عندَ كلِّ كلمةٍ أوردها أسلافُهم فيما يتعلّقُ بالفصاحة وشروطها، فيقلِّبون المسألةَ منْ كلِّ جوانبِها، ويُورِدون ما تصلُ إليه ذهنيَّتُهم الفائقة من اعتراضاتٍ وحُججٍ واختياراتٍ واستدراكاتٍ تُقوِّم مسارَ البلاغةِ وتقوّي دعائمَها، فالعالِمُ المُتعقّبُ لا يطمئنُّ لكلّ ما يرِدُ عليه من آراءٍ، فيُحرِّرُ الأفكارَ، ويُدقِّقُها، ويغوص بفكره في خفايا الرأيِ، فيستخرجُ منهُ موطنَ ضَعْفٍ ينقُضُه، ويجلو آراءً بُنيَتْ على توهُّمٍ أو قلةِ استقراءٍ، ولا يدعُ مثالًا أو شاهدًا إلا بعد أنْ يتحققَ من تناسبِه لما ضُرِب له.

الكلمات المفتاحية: تعقبات، بلاغية، فصاحة.
ورد البحث للمجلة بتاريخ ا / /2026م
قُبل للنشر بتاريخ ا .../.../2026م

*طالب دكتوراه في قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة حلب، سورية.
** أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة حلب، سورية.

Rhetorical observations in the study of eloquence among some scholars of rhetoric in the seventh and eighth centuries AH

Muhammad Abdul-Hussein* Dr. Ghada Abdel-Wahab Ozon**

:Abstract

Rhetorical analysis is a scientific phenomenon that prevailed in the seventh and eighth centuries AH, and it contains a wealth of rhetorical richness. This research monitors some of those analyses that appeared in the field of (eloquence). It presents six issues that were discussed among some scholars of rhetoric who were scrutinizing every word mentioned by their predecessors regarding eloquence and its conditions. They examine the issue from every angle, presenting all the objections, arguments, choices, and corrections that their superior intellect can arrive at, thus evaluating the course of rhetoric and strengthening its foundations. The discerning scholar does not accept every opinion presented to him without scrutiny. He refines ideas, scrutinizes them, and delves into the intricacies of the opinion, extracting weaknesses to refute it and clarifying opinions built on conjecture or a lack of inductive reasoning. He leaves no example or evidence unexamined until he has verified its relevance to the point for which it was presented.

Keywords: Tracking, rhetoric, eloquence.

***PhD student in the Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, University of Aleppo, Syria.**

****Assistant Professor in the Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, University of Aleppo, Syria**

المقدمة:

كان القرنان السابع والثامن الهجريَّانِ امتدادًا للجهود التقعيديّة الكبرى التي بُذِلَتْ في القرون السابقة في علوم البلاغة، فإذا كانَ السكّاكيّ وضع قوانين البلاغة الكلّيّة فإنَّ مَنْ أتَوا بعدَه من علماء القرنين السابع والثامن الهجريَّينِ انصرفت همّتهم في الغالب إلى الشرح والتفصيل والاختصار وتنظيم ما تركَه الأوائل، مُضيفين إلى ذلك تعقُّباتٍ تضمَّنتْ نظراتٍ جديدة في بعضِ ما قرَّره السابقون، فيُثيرون مسائلَ غدتْ موضعَ خلافٍ بينهم، وهذا البحث يرصدَ ذلك في مباحث الفصاحة عند بعض علماء هذين القرنين.

مشكلة البحث وأهميته:

يُعالِجُ البحث مسائلَ خلافيّة في مباحث الفصاحةِ، وتأتي أهميته من إمكانيَّتِه في التنبيه على كثيرٍ من الآراء التي تُعتمَد وتوثَّق دون أنْ يعلمَ الباحثون ضعفَها أو بطلانها.

أهدافُ البحثِ وحدودُه:

يهدف البحث من خلال عرضِه لستِّ مسائلَ في الفصاحة إلى كشف آراء العلماء ومناقشتِها وبيانِ ما هو مردودٌ منها وتوضيحِ الصائبِ فيها، ليخلصَ بعدَها بنتائجَ لعلّها تكونُ مقنِعةً.

أمّا حدود البحث فتقتصرُ على القرنَينِ السابع والثامن الهجريَّينِ. ووقع الاختيار على أشهر علماء هذين القرنين، وهم ابن الأثير(–637هـ) في كتابه المثل السائر[1]، والطوفيّ البغدادي (–716هـ) في كتابه الإكسير[2]، وركنُ الدين محمد بن علي الجرجانيّ (–729) في كتابه الإشارات

[1] - أبو الفتح نصر الله بن أبي الكرم محمّد بن محمّد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، المعروف بابن الأثير الجزري، الملقّب بضياء الدين. مولده في جزيرة ابن عمر بين الفرات ودجلة، مولدُه ووفاته في الموصل، وكانت وفاته سنة (637هـ)، من أشهر مؤلفاته كتاب المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. يُنظَر: ابن خلّكان: شمس الدين، (1310هـ)- وفيّات الأعيان، المطبعة الميمنية، القاهرة. ج2/ ص208.

[2] - سليمان بن عبد القويّ بن عبد الكريم الصرصري البغدادي، ولِد سنة (657هـ) في قرية طوفى من أعمال صرصر في العراق، قضى ستين عامًا مُتنقِّلًا بين بغداد ودمشق ومصر يتزوّد بالعلم، أدركتْه المنيّة في بلد الخليل عليه السلام في شهر رجب، سنة (716هـ)، من أشهر مؤلفاته كتاب الإكسير في علم التفسير. يُنظر: كحاله: عمر رضا، (1960م)- مُعجم المؤلفين، مطبعة الترقّي، دمشق.ج4/ ص266.

والتنبيهات[1]، والقزوينيُّ (–739هـ) في كتابه الإيضـــاح[2]،وبهاء الدين السُّـــبكيّ (–773هـ) في كتابه عروس الأفراح[3]، والتفتازانيّ (–792هـ) في كتابِه المُطوَّل[4].

أما المســـائل الســـتة التي تناولها البحث فلم تكنْ من باب الاختيار، ذلك أن آراء هؤلاء العلماء مقصورة على هذه المسائل.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي في جمع آراء العلماء في مباحث الفصاحة، ثم المنهج الوصفي التحليلي في عرض الآراء ثمّ المنهج النقدي عند مناقشتها.

مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية:

التعقُّب لغةً: تعقَّب الخبر: تتبّعه. ويقال تعقبت الأمر إذا تدبرته، والتعقُّب: التدبُّرُ والنظرُ ثانيةً[5].

التعقُّب اصـــطلاحًا: أن يتتبَّع متأخِّرٌ متقدِّمًا في بعضِ آرائه ويُتبعُ ذلك التتبع غالبًا بالتصـــحيحِ والترجيح الذي يراهُ[6].

الفصاحةُ لغةً: الانكشافُ والوضوحُ والظهورُ في الأشياءِ، جاء في لسان العربِ: "أفصح اللّبنُ:

---

[1] - محمّد بن عليّ بن محمّد الجرجانيّ، الاستراباذي منشأً ومولِدًا، الحلّي الغروي مسكنًا، المُلقّب بركنِ الدين، مُتكلِّم أصوليّ، من أشهر مؤلفاته كتاب الإشارات والتنبيهات في علوم البلاغة. يُنظر: كحاله: عمر رضا- مُعجم المؤلفين،ج11/ ص46.

[2] - محمّد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمّد بن عبد الكريم القزويني، الملقّب بجلال الدين وبخطيبِ دمشق، ولادتُه في دمشق سنة (666هـ)، ولِيَ خطابة دمشق وقضاءها، ثمّ انتقل إلى مصر، فوَلِيَ قضاء القضاةِ بها، قم أُعيدَ لقضاء الشامِ وبقيَ فيها إلى أنْ تُوفِّيَ سنة (739هـ)، من أشهر مؤلفاته كتاب تلخيص المفتاح للسكّاكيّ، وكتاب الإيضاح في شرح تلخيص المفتاح. يُنظر: كحاله: عمر رضا- مُعجم المؤلفين، ج10/ ص228، 229.

[3] - أحمد بن علي بن عبد الكافي السُّبكيّ، الملقّب ببهاء الدين، نشأ في بيتِ علمٍ وقضاء، فهو ابن شيخ الإسلام تقيّ الدين السُّبكيّ، وأخوه المؤرِّخ والقاضي تاج الدين السُّبكيّ، وُلِد في القاهرة سنة (71هـ)، وتوفّيَ بمكة المُكرَّمة سنة (773هـ)، من أشهر مؤلفاته كتاب عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح. يُنظر: كحاله: عمر رضا- مُعجم المؤلفين، ج2/ ص8.

[4] - مسعود بن عمر بن عبد الله بن أحمد بن محمّد التفتازاني السمرقندي، المُلقَّب بسعد الدين، يُعتبر من كبار عُلماء اللغة العربية والمنطق والكلام، تنقَّل بين عدة حواضر علميّة كهراةَ وسمرقند وخُراسان. توفِّي في سمرقند سنة (792هـ)، من أشهر مؤلفاته كتاب المطوّل (شرح تلخيص المفتاح للقزويني). يُنظَر: كحاله: عمر رضا- مُعجم المؤلفين، ج12/ ص253.

[5] - ابن منظور: محمّد بن مكرم، (د.ت)- لسان العرب، دار المعارف، القاهرة. مادة: (عقب).

[6] - السيّد: أحمد بن عمر بن أحمد، (2010م)- تعقّبات ابن كثير على من سبقه من المفسِّرين، رسالة دكتوراه مقدَّمة لكلية أصول الدعوة والدين، جامعة أم القرى، السعودية.ص96.

ذهب اللِّبأ عنه...، وفَصُــحَ اللّبنُ : إذا أُخِذَتْ عنهُ الرَّغْوَةُ...، وأفصَــحَ الصُّــبحُ : بدا ضــوءُه واستبانَ، وكلُّ ما وضُحَ فقدْ أفصَحَ"[1]، وقيل: "الفصاحةُ الخُلوصُ مِن الشوائبِ"[2].

وقد وردِ لفظُ الفصاحةِ في القرآن الكريم:﴿ هُوَأَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا ﴾ [3]، ومعناه: أبْيَنُ.

الفصاحةُ اصطلاحًا : انكشافُ دلالةِ الكلامِ وظهورُ حُسْنِه لمتلقِّيه[4].

عرض البحث والمناقشة والتحليل:

ارتبطتْ كلمةُ الفصــاحةِ في بداية الدراســاتِ البلاغيةِ والنقديةِ بلفظةِ البلاغةِ ، وأصــبحَ البلاغيّون لا يفرّقون بينهما في المرحلةِ الأولى من التأليف[5]، وربما تطغى إحداهما على الأخرى في تعبيرهم، فالجاحظُ لم يضــعْ حدًّا واضــحًا بينهما، فاســتخدمهما بمعنًى واحدٍ في مواضــعَ كثيرةٍ من كتابِه (البيان والتبيين)، فاستحسنَ قولَ بعضِهم في تعريفِ البلاغةِ: "لا يكونُ الكلامُ يستحقُّ اسـمَ البلاغةِ حتى يسـابقَ معناه لفظَه ولفظُه معناه، فلا يكون لفظُه إلى سـمعِك أسـبقَ من معناه الى قلبِك"[6]، وفي هذا التعريف تلتقي الفصاحةُ بالبلاغةِ، فكأنّهما شيءٌ واحدٌ.

وفي كتاب (الصـناعتين) نجدُ العسـكريَّ (–395هـ) يُفرِّقُ بينها وبينَ البلاغةِ، موضِّـحًا أنّ الفصــاحةَ والبلاغةَ ترجعان إلى معنًى واحدٍ وإنِ اختلفَ أصــلاهما؛ لأنّ كلَّ واحدةٍ منهما هي الإبانةُ عن المعنى والإظهار له، لكنّهما مختلفتان؛" فالفصـاحةُ تمامُ آلةِ البيانِ فهي مقصـورةٌ على اللَّفظِ لأنّ الآلـةَ تتعلَّقُ بـاللَّفظِ دونَ المعنى، والبلاغـةُ إنَّمـا هي إنهـاءُ المعنى إلى القلـبِ، فكأنَّهـا مقصورةٌ على المعنى"[7].

أمّا ابنُ ســنانٍ الخفاجيُّ في كتاب (ســرِّ الفصــاحةِ) فقد تحدّثَ عن مخارجِ الحروفِ

---

[1] - ابن منظور: محمد بن مكرم- لسان العرب، مادة (فصح).

[2] - التنوخي: محمد بن محمد بن عمرو،(1327ه)- الأقصى القريب، مطبعة السعادة ط1، مصر.ص33.

[3] - سورة (القصص)، الآية 34.

[4] - العاكوب: عيسى، (2000م)- المفصَّل في علوم البلاغة العربية، منشورات جامعة حلب، ص 37.

[5] - مطلوب: أحمد، (1983م)- معجم المصطلحات البلاغية، مطبعة المجمع العلمي العراقي. ص110.

[6] - الجاحظ: عمرو بن بحر (1998م)- البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط7، القاهرة. ج1/ص115.

[7] - العسكري: أبو هلال، (1952م)- الصناعتين، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، ص8.

وصفاتِها، وفصاحةِ اللفظةِ المفردةِ، وحُسْنِ التأليفِ، وكذلك فرّق بين الفصاحةِ والبلاغةِ، فبيَّنَ أنَّ "الفصاحةَ مقصورةٌ على وصفِ الألفاظِ، والبلاغةُ لا تكونُ إلّا وصفًا للألفاظِ مع المعاني"[1].

وقد أشار أهل العلم إلى أنّ الفصاحةَ تُطلقُ على الكلمة والكلام والمتكلِّم. ووضعوا شروطًا لفصاحة الكلمةِ وشروطًا لفصاحة الكلامِ، أمّا شروطُ فصاحة الكلمة فهي خلوصُه من تنافُرِ الحروفِ، والغرابةِ، ومخالفةِ القياسِ اللّغويّ[2]، والكراهةِ في السمع[3]، والابتذالِ[4].وأما شروطُ فصاحةِ الكلامِ فقد حدّدوها بخلوصه من تنافرِ الكلماتِ، وضعفِ التأليفِ، والتعقيدِ، مع فصاحةِ كلماته[5].

وفي القرنَينِ السَّابعِ والثَّامنِ الهِجريَّيْنِ تعقَّبَ العلماءُ بعضُهمْ بعضًا في مباحثِ الفصاحةِ، وهذا البحث يتناول التعقّبات الواردة عند العلماء السابقِ ذكرُهم، **وجاءت في ستِّ مسائل على النحو الآتي:**

المسألة الأولى: الفصاحةُ تطلق على اللفظِ أم على المعنى:

أولُ ما يُطالعُنا حولُ الفصاحةِ هو الاختلافُ في مدلولِها أُتطلقُ على اللفظ أم على المعنى، وقد أشارَ ابنُ الأثيرِ إلى أنَّ العلماءَ أكثروا القولَ في ذلك، فقالَ: "ولمْ يزلِ العلماءُ مِنْ قديمِ الوقتِ وحديثِهِ يُكْثِرون القولَ فيه، والبحثَ عنه، ولمْ أجدْ مِن ذلك ما يُعوَّلُ عليهِ إلّا القليلَ"[6]. ثمّ حقّقَ القولَ فيه مُبيِّنًا أنّ الفصيحَ هو الظّاهرُ البيِّنُ وإنَّما كانَ ظاهرًا بيِّنًا لأنّه مألوفُ الاستعمالِ، وإنّما كانَ مألوفَ الاستعمالِ لمكانِ حسْنِهِ، وحسنُه مُدرَكٌ بالسّمعِ، والّذي يُدرَكُ

---

[1] - الخفاجي: ابن سنان، (1952م)- سرّ الفصاحة، صحّحَه وعلّق عليه عبدُ المتعالي الصعيدي، مطبعة محمد علي صبيح، مصر، ص60.

[2] - القزويني: جلال الدين،(د.ت)- الإيضاح، ، دار الكتب العلمية، بيروت، ص5.

[3] - السُّبكيّ: بهاء الدين، (2003م)- عروس الأفراح، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، ط1، بيروت. ج1/ ص66، ويُنظر: السيوطي: جلال الدين، (2011م)- شرح عقود الجمان في المعاني والبيان، تح: د. إبراهيم محمد الحمداني و د. أمين لقمان الحبّار، دار الكتب العلمية،ط1، بيروت. ص47. و العاكوب: عيسى- المفصَّل في علوم البلاغة العربية، ص40، 41.

[4] - السُّبكيّ: بهاء الدين- عروس الأفراح، ج 1/ ص70، ويُنظَر: ابن الأثير الحلبي: نجم الدين، (د.ت)- جوهر الكنز ، تح: د. محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص39.

[5] - القزويني: جلال الدين- الإيضاح ، ص 7.

6 - ابن الأثير الجزري: ضياء الدين، (د.ت)- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدّمه وعلّق عليه، د. أحمد الحوفي و د. بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة .ج1/ص91.

بالسَّمعِ إنما هو اللَّفظُ"[1].

فابنُ الأثير لم يُسـمِّ العلماء الذين تعقَّبهم في هذه المسـألة الخلافية، فيُشـير إليها، ثمَّ يحسم رأيَه، فيجعل الفصاحةَ للّفظ دون المعنى مستدِلًّا بأنّ (فصيح) اسمُ فاعلٍ من (فعُل) وبابُه مطَّردٌ[2]، ففصيحٌ فاعلٌ، واللفظُ هو الفاعلُ للإبانةِ عن المعنى[3].

واسـتدلالُ ابنُ الأثيرِ اسـتدلالٌ لغويٌّ محضٌ اسـتند فيه على معنى الظهورِ والإبانةِ وفاعلية اللفظ في الدلالة على ذلك، وهذا الأمر منسوبٌ للفظ فهو يقف مع القائلين بأنّ الفصاحة عائدة للّفظ.

وهذه المسـألة الخلافية يُمكنُ حسـمُها بالعودة إلى عبدِ القاهرِ الجرجانيّ (-471هـ)[4] فيها، فهو يرى أنَّ المَزِيَّةَ الّتي تجعلُ في اللَّفظِ فصـاحةً تأتي بعد أن يدخلَ النظمَ[5]، وهذه المزيةُ في المعنى دونَ اللفظِ[6]، ولا تُوصَفُ اللفظةُ بفصيحةٍ إلّا باعتبارِ مكانِها من النّظمِ وحسْنِ ملاءمةِ معناها لمعاني جاراتِها[7]، ويُجيبُ على من ينكرُ أنّ الفصـاحةَ وصـفٌ للمعنى دونَ اللّفظِ بدليلِ وصـفِ اللفظِ بفصـيحٍ ولا يُقال: معنًى فصـيحٌ، فيقولُ:" إنّ غرضَنا من قولِنا: إنَّ الفصـاحةَ تكونُ في المعنى أنَّ المَزِيَّةَ الَّتي من أجلِها اسـتحقَّ اللفظُ الوصـفُ بأنّه فصـيحٌ عائدةٌ في الحقيقةِ إلى معناه، ولو قيلَ: إنّها تكونُ فيه دون معناه لكانَ ينبغي إذا قلنا في اللفظةِ إنّها فصـيحةٌ أنْ تكونَ تلك الفصـاحةَ واجبةٌ لها بكلِّ حالٍ، ومعلومٌ أنَّ الأمرَ بخلافِ ذلك، فإنَّا نرى اللفظةَ تكونُ في غايةِ الفصـاحةِ في موضـعٍ ونراها بعينِها فيما لا يُحصـى من المواضـعِ وليس فيها من الفصـاحةِ

[1] - ابن الأثير الجزري: ضياء الدين، المثل السائر ،ج1/ص92.

[2] - المقصود: صفة مشبهة باسم الفاعل وليس باسم المفعول.

[3] - المصدر السابق،ج1/ص92.

[4] - عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانيّ، أبو بكر، نحويٌّ وبيانيٌّ وفقيهٌ متكلّمٌ، توفِّي بجرجات سنة (471هـ)، من أشهر مؤلفاته كتاب دلائل الإعجاز وكتاب أسرار البلاغة. يُنظر: كحاله: عمر رضا- مُعجم المؤلفين، ج6/ ص160.

[5] - الجرجاني: عبد القاهر، (د.ت)- دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، القاهرة.، ص 401.

[6] - الجرجاني: عبد القاهر- دلائل الإعجاز ، ص400.

[7] -المصدر السابق، ص44.

قليلٌ ولا كثيرٌ "[1].

فلعلَّ ما قاله عبدُ القاهر الجرجاني هو الرأيُ الأحسنُ والأكثرُ دقَّةً، فالفصاحةَ تُطلقُ على اللفظِ لكنْ ليس لِمَزيةٍ فيه على أنّه لفظ مجرّد، بل لمزيّةٍ أحدثها معنى اللفظِ ضِمْنَ ذلك النّظمِ، وهذا يُثبت فاعليّةَ المعنى في فصاحة اللفظ، فاللفظ والمعنى يتضافران لتحقق الفصاحة، فعبد القاهر الجرجانيُ يلغي الفصل السائد بين اللفظ والمعنى[2]، وفصاحة الكلمة في نظره لا تظهر إلّا من خلالِ حُسنِ انتظامها في السياق وملاءمة معناها لمعنى الكلمات الباقية[3].

المسألة الثانية: في تنافر الحروفِ المُخلِّ بفصاحة المفرد:

ذكرَ ابنُ الأثيرِ رأيًا لابنِ سنان الخفاجيِّ[4] حولَ سببِ تنافُرِ أحرف الكلمةِ وعدمِه، وهو قُرْبُ المخارجِ، إذ يقول ابن سنان مبيّنًا أنّ التنافر بسبب قرب المخارج وليس بسبب بعدِها الشديد: " ولا أرى التنافرَ في بُعْدِ ما بين مخارجِ الحروفِ، وإنَّما هو في القُربِ، ويدلُّ على صحّةِ ذلك الاعتبارُ، فإنَّ هذه الكلمةَ (ألَم) غيرُ متنافرةٍ، وهيَ معَ ذلكَ مَبْنِيَّةٌ من حروفٍ مُتباعدةِ المخارجِ لأنَّ الهمزةَ مِنْ أقصى الحَلْقِ، والمِيمُ من الشفتينِ، واللامُ متوسِّطةٌ بينهما، وعلى مذهبِه[5] كان يجبُ أنْ يكونَ هذا التأليفُ متنافرًا؛ لأنَّه على غايةِ ما يُمكِنُ منَ البعدِ، وكذلك (أم) و(أو)؛ لأنَّ الواوَ مِنْ أبعدِ الحروفِ من الهمزةِ. وليس هذانِ المثالانِ مثلَ (عح) ولا (سز) لِما يُوجَد فيهما من التنافرِ لقربِ ما بينَ الحرفينِ في كلِّ كلمةٍ، ومتى اعتبرْتَ جميعَ الأمثلةِ لم ترَ للبُعْدِ الشَّديدِ وجهًا في التنافر" [6].

واعترضَ ابن الأثير عليه، وضربَ أمثلةً من الكلامِ تُفسِدُ هذا الرأيَ، مثلَ تقارُبِ العينِ

---

[1] - الجرجاني: عبد القاهر- دلائل الإعجاز، ص44.

[2] - يوسف: علا، (2022م)- التناص البلاغي النقدي في نص عبد القاهر الجرجاني، مفهوم (صورة المعنى) أنموذجًا، مجلة جامعة حمص، المجلد44، العدد8، ص53.

[3] - عبود: بكر عبد العزيز، (2025م)-مفهوم النظم في علم المعاني بين النشأةِ والتطوُّر، مجلة جامعة حمص، المجلد47، العدد3، ص67.

[4] - هو عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان، أبو محمد الخفاجي الحلبي (- 466هـ)، أديب وشاعر ونحوي ولغوي، من القضاة، وُلِدَ بحلب، وأخذَ الأدب عن أبي العلاء المعرّي وغيره، ولِيَ قضاء حلب مدةً، من أشهر مؤلفاته كتاب سرّ الفصاحة: يُنظر: كحاله، عمر رضا: معجم المؤلفين، ج6/ ص120.

[5] - المقصود علي بن عيسى، فقد ذكر ابن الأثير ذلك قبل هذا الكلام.

[6] - الخفاجي: ابن سنان- سرّ الفصاحة، ص 66.

والهاءِ في كلمة (أعهدْ) في قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [1]، فحاشا أن تكونَ هذه الكلمة نافرةً غيرَ فصيحةٍ، ومن أمثلةِ تباعُدِها لفظةُ (علم) وليستْ حروفُها متنافرةً ، وعكسُها (مَلَع) وهي مكروهةُ الاستعمالِ، ينبو عنها الذوقُ السليمُ، فأرجعَ التنافرَ إلى قاعدةٍ مفادُها أنّ تنافرَ الحروفِ في الكلمةِ وسلامتَها يُحال إلى سلامةِ الذّوقِ، فكلٌّ ماعدَّهُ الذوقُ ثقيلًا متعسِّرَ النطقِ هو مُتنافِرٌ[2].

وممّا دارَ في هذا الفلَكِ اعتراضُ السَّعدِ على مَنْ رأى أنّ تقارُبَ المخارجِ سببٌ للتنافرِ، وأنّ وجودَ كلمةٍ غيرِ فصيحةٍ لا يُخرجُ الكلامَ المُشتمِلِ عليها من الفصاحة؛ لأنَّ انتفاءَ وصفِ الجزءِ كفصاحةِ الكلمةِ لا يُوجِبُ انتفاءَ وصفِ الكلِّ كفصاحةِ الكلامِ، مثلما لا يخرجُ الكلامُ المشتمِلُ على كلمةٍ غيرِ عربيَّةٍ عن كونِه عربيًّا، فبيّنَ السّعدُ أنّهُ غلطٌ فاحِشٌ؛ لأنّ فصاحةَ الكلماتِ شرطٌ من شروطِ فصاحةِ الكلامِ، والقياسُ على وقوع مفرد غير عربي في الكلامِ العربيِّ فاسدٌ؛ لأنّ الكلامَ العربيَّ لا يُشترَطُ فيه أنْ تكونَ كلُّ كلمةٍ فيه عربيةَ الأصلِ[3].

واعترضَ ركنُ الدِّينِ الجرجانيُّ على ابنِ سنان الخفاجيِّ الّذي جعلَ (عساليج الشوحط)[4] و(الجرشّى)[5] مُخلَّينِ بفصاحةِ المفردِ بسببِ تأليفِهما، ممّا أدّى إلى عدمِ وجودِ حسْنٍ ومَزِيَّةٍ في السّمعِ، فرأى أنّهما مكروهانِ في السّمعِ لغرابتِهما[6] لا لتأليفِهما.

وحصلَ بينَ العلماءِ اعتراضٌ على سببِ تنافُرِ الحروفِ في (مُستشزرات) من بيت امرئ القيس:

---

[1] - سورة (يس)، الآية60.

[2] - ابن الأثير الجزري: ضياء الدين، المثل السائر ج1/ ص 174، ويُنظر: السُّبكيّ: بهاء الدين- عروس الأفراح، ج1/ص60.

[3] - التفتازاني: سعد الدين، (2013م)- المطوّل، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت.، ص141.

[4] - عساليج: ج عسلوج وهو الغصن، يُنظر: ابن منظور: محمد بن مكرم- لسان العرب، مادة (عسلج)، والشوحط شجر يُتّخذُ منه القسي، يُنظر: ابن منظور: محمد بن مكرم- لسان العرب، مادة (شحط).

[5] - النفْس، وهي في بيتٍ للمتنبي: مُبارَكُ الاسمِ أغرّ اللقبْ كريمُ الجرشّى شريفُ النسبْ

يُنظر: المتنبي: أحمد بن الحسين، (1983م)- ديوانه، دار بيروت. ص438.

[6] - الجرجاني: محمد بن علي، (1997م)- الإشارات والتنبيهات، تح: د. عبد القادر حسين، مكتبة الآداب. ص8، 9.

غَدائِرُها مُستَشزِراتٌ إلى العُلا تَضِلُّ العِقاصُ في مُثَنّىً وَمُرسَلِ[1]

فسعدُ الدينِ التفتازاني يعترض على قومٍ لم يُسمِّهم رأَوا أنّ السببَ في التنافُرِ توسُّطُ الشين الَّتي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاي التي هي من المجهورة[2]، ولو قال: (مُسْتَشْرِفات) لزال التنافر، غير أنّ هذا التعليلَ والتمثيلَ لم يرُقْ للسّعد التفتازاني؛ لأنّه نبّه أنّ الراء مجهورة، فيجب أن تكونَ (مُسْتشرِفات) متنافرة أيضًا[3]، وبذلك انتفى التعليل ممّا يدعمُ الحجةَ الّتي تُحيلُ التنافُرَ إلى الذوقِ والسمعِ.

وتردُ هنا لطيفةٌ بيانيَّةٌ لهذهِ الكلِمةِ وحُسْنِ اختيارِها، فمعنى مُسْتشْزِراتٌ: مرفوعاتٌ للأعلى، والشّاعرُ يصِف شعَرَ ابنةِ عمّهِ بالغزارةِ، فغدائرُها مشدودةٌ إلى أعلى الرأسِ، ومجموعُ الشَّعرِ منْهُ عقاصٌ (مجعَّدة) ومنه مُثنَّى (ملويٌّ)، ومنه مُرسلٌ دون ليٍّ، والعقاصُ تغيبُ في الأَخيرَينِ[4]. ووجَد بعْضُهم في صَوتِ (مُسْتشْزِرات) تصويرًا دقيقًا لمعناها، حيثُ تُوحي الكلمةُ بانتشارِ الشَّعَرِ وذهابِه في جهاتٍ مُختلِفة[5]، فكانت هي الأنسبَ والأحسنَ في هذا الموضِعِ، وهذا عينُ ما قصده عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ الذي جعلَ الحكمَ على فصاحةِ الكلمةِ تبعًا للنظْمِ، ولا تَتفاضَلُ مِن حيثُ هي ألفاظٌ مُجرَّدةٌ، فتَروْقُ وتحسُنُ في مَوضِعٍ، وتثْقُلُ وتوحِشُ في موضعٍ آخرَ[6].

المسألة الثالثة: في مدلول الغرابةِ المخلّةِ بفصاحةِ المفردِ:

نجد ابنَ الأثير يُفصِّل في مدلولِ الغرابةِ والوحشيّةِ ويعترضُ على بعضِ المُنْتمينَ إلى صناعةِ الشِّعرِ والنَّثرِ في جَعْلِهم الوحشي كلَّ لفظٍ مُستقبَحٍ، فبيّن أنّ الغريبَ منه ما هو حسَنٌ تداوَل استعمالَه الزمنُ الأولُ دونَ الآخِر ويختلفُ في استعمالِه بالنّسبةِ إلى الزمنِ وأهلِه، وهذا نجدُ بعضَه في القرآنِ والحديثِ، ولا يُشكُّ في فصاحتهِ، أمّا الغريبُ الثاني فهو الغليظُ المتوعِّر الَّذي لا يستعملُه

---

[1] - ابن حجر الكندي: امرؤ القيس، (2004م) - ديوانه، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة ،ط2، بيروت. ص43.

[2] - هذا التعليل ذكره السبكي، يُنظر: السُّبكيّ: بهاء الدين- عروس الأفراح، ج1/ص59، وذكره فيما بعد السيوطي، يُنظر: السيوطي: جلال الدين- شرح عقود الجمان في المعاني والبيان، ص46.

[3] - التفتازاني: سعد الدين- المطوّل، ص140.

[4] - العباسي: عبد الرحيم بن أحمد، (د.ت)- معاهد التنصيص، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت. ج1/ص9.

[5] - العاكوب: عيسى- المفصَّل في علوم البلاغة العربية، ص38.

[6] - الجرجاني: عبد القاهر- دلائل الإعجاز، ص46.

إلا أجهلَ النَّاسِ بمعرفةِ هذا الفنِّ، وهذا الَّذي يُخلُّ بالفصاحةِ[1].

وقريبٌ من هذا الرأي ما ذكره الطوفيُّ البغداديُّ إذْ قال: "واعلمْ أنّ الكلمةَ ليستْ لذاتِها وحشيَّةً ولا مألوفةً، بل هذه صفةٌ إضافيةٌ لها، وهي بالإضافةِ إلى من كثُرَ دورانها في كلامِه، وأنِسَ بها سمعُه مألوفةً، وبالإضافةِ إلى عكسه بالعكس"[2] .

وهذه التنبيهاتُ تجعلُنا نعيدُ النظرَ في تعريفِ القزوينيِّ للغرابةِ في قولِه: "أنْ تكونَ الكلمةَ وحشيَّةً، فيُحتاجُ في معرفتِها أنْ يُنقَّرَ عنها في كتُبِ اللُّغة المبسوطةِ[3]"، لأنّه تعريفٌ عامٌّ يجعلُ غريبَ القرآن وغريبَ الحديث داخلَينِ فيه، وهذا أمرٌ مرفوضٌ.

والمُرجّح في هذه المسألة هو رأيُ ابن الأثيرِ فيتحدَّدُ الوحشي بالغريب المُهمل الذي يستعمِله الجاهلون بقوانين الفصاحة، وهذا أيضًا يُحيلُ المسألة إلى ذوقٍ لغويٍّ ودرايةٍ واسِعة بالألفاظ الشائعة المُستعملة والمهجورة المتوعِّرة.

المسألة الرابعة: في إخلال لفظة (لتجمدا) بالفصاحة:

اعترضَ ركنُ الدّينِ الجرجانيُّ على القزوينيِّ في إخلال لفظة (لتجمدا) بالفصاحة في بيتِ العبّاسِ بن الأحنف:

سأطلبُ بُعْدَ الدّارِ عنكم لِتقربوا وتسْكبُ عيناي الدموعَ لِتجْمُدا[4]

فالقزوينيُّ جعل (لتجمُدا) أخلّتْ بفصاحة الكلامِ لأنَّ انتقالَ الذِّهنِ من معنى الجمود إلى المعنى المُرادِ وهو دوام السرور ليس ظاهرًا، فالشاعرُ لم يُصِب، لأنّ الجمودَ يُكنّى به عن خلوِّ العينِ من البكاءِ في حالِ إرادةِ البكاءِ، أمّا الموافق لمعناها أن تكونَ كنايةً عن البخلِ بالدموعِ، وهذا المعنى غير المُراد[5].

والقزويني رأى ذلك لأنّ من شروط فصاحةِ الكلامِ خلوصه من التعقيد المعنويّ، وكلمة

[1] - ابن الأثير الجزري: ضياء الدين، المثل السائر، ج1/ ص175-181.

[2] - البغدادي: الطوفي، (1989م)- الإكسير في علم التفسير، تح: د. عبد القادر حسين، دار الأوزاعي، ط2، بيروت. ص112.

[3] - القزويني: جلال الدين- الإيضاح، ص6.

[4]- ابن الأحنف: العبّاس، (1954م)- ديوانه، تح: د.عاتكة الخزرجي، دار الكتب المصرية، القاهرة.ص106.

[5] - القزويني: جلال الدين- الإيضاح، ص9.

(لتجمدا) خالفت هذا الشرط[1].

ووركنُ الدِّين الجرجانيُّ خطّأ القزويني، فهو يرى أنّ تلك الكلمة تُخِلُّ بفصاحةِ المفردِ لا الكلامِ، لاستعمالِها لغيرِ ما ينبغي أنْ تُستعمَلَ له[2].

وهذا السبب الذي ذكرَه ركنُ الدين الجرجانيّ ليس من الشروط التي ذكرَها القزويني لفصاحة الكلمة، فالقزويني يرى أنّ شرط فصاحتها خلوِّها من ثلاثة عيوب وهي تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغويّ[3]. ويبدو أنّ الرأي الذي ذكرَه ركنُ الدّينِ الجرجانيّ موافقٌ لما ذكرَه عبد القاهر الجرجاني حين جعل الفصاحة تُطلقُ على اللفظِ لكنْ ليس لِمَزيةٍ فيه على أنّه لفظ مجرّد، بل لمزيّةٍ أحدثها معنى اللفظِ ضِمْنَ ذلك النّظمِ، لذلك قال: " فإنَّا نرى اللفظةَ تكونُ في غايةِ الفصاحةِ في موضعٍ ونراها بعينِها فيما لا يُحصى من المواضعِ وليس فيها من الفصاحةِ قليلٌ ولا كثيرٌ "[4]. وقد مرّ هذا سابقًا في المسألة الأولى من هذا البحث.

والسبكيُّ يأتي برأيٍ جديد غيرِ ما ذُكِرَ، فيستدركُ على من سبقَه حول هذا البيتِ ليبيِّن أنّ استعمالَ الشاعرِ لهذه اللفظةِ بعيدٌ كلَّ البعدِ، وهو أنّ الجمودَ بالحقيقةِ إنّما يكونُ للمائعِ، فلابُدَّ أن يتخيّلَ أنَّ الدمعَ موجودٌ في العينِ لكنْ حصلَ لهُ جمودٌ منعهُ من الانسكابِ، وذلك لا يتأَتَّى في حال السُّرور كما أرادَ الشاعرُ، لأنّ المعدومَ لا يُوصفُ بالجمودِ، فيكونُ تعبيرُ الشاعرِ ليس إخلالًا بالفصاحةِ بل أتى بمعنًى غيرِ جائزٍ قطعًا[5].

ولعلّ القول الفصل في هذه المسألة هو أنّ الشاعر استعملَ الكلمة في غيرِ موضعها المناسب، فمعناها لا يُناسب السياق الذي جاءت فيه، لأنّ الجمود يُشير إلى وجود الدمع لكنْ حصل له شيء يمنعه من السيلان، ووجود الدمع سواء أكانَ جامدًا أم سائلًا يتنافى مع السرور، فالشاعر ناقضَ معنى كلمته معنى بيتِه وهذا ما أشار إليه السكَّاكيّ، أمّا أنّها تُخلُّ بفصاحة المفرد أم تخل بفصاحة الكلام فيمكنُ التخلُّص من هذا الخلاف بالإشارة إلى أنَّ فصاحة الكلام من شروطه فصاحة كلماته، وقد ذكر ذلك القزويني حين حدَّد شروط فصاحة الكلام فقال: "أمَّا فصاحةُ

---

[1] - المصدر السابق، ص8، 9.

[2] - الجرجاني: محمد بن علي- الإشارات والتنبيهات، ص11.

[3] - القزويني: جلال الدين- الإيضاح، ص5.

[4] - الجرجاني: عبد القاهر- دلائل الإعجاز، ص44.

[5] - السُّبكيّ: بهاء الدين- عروس الأفراح، ج1/ ص83.

الكلامِ فهي خلوصُه من: ضعفِ التأليف، وتنافرِ الكلماتِ، والتعقيد، مع فصَاحتِها"[1]. فعدم فصاحة الكلمة يؤدي إلى عدم فصاحةِ الكلام.

المسألة الخامسة: في إخلال لفظةِ (أمدحه) بفصاحة الكلام:

ممّا تعقَّبَ فيه ركنُ الدّينِ الجرجانيُّ أقوالَ القزوينيِّ ما دار حول فصاحة الكلام في بيت أبي تمّام:

كريمٌ متى أمْدحْهُ أمْدحهُ والورى معِي، وإذَا ما لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحْدي[2]

فالقزوينيُّ جعلَ سببَ الإخلالِ في فصاحةِ الكلامِ اجتماعُ حرفَي حلْقٍ في (أمْدحْهُ).

وركنُ الدّينِ الجرجانيُّ يستدركُ على القزويني، ويرى أنّ الإخلال فيه لسببين معًا[3]؛ وهما اجتماعُ حرفَي حلْقٍ وتكرارٌ للّفظِ[4] نافيًا السببَ الأوّلَ وحدَه لوروده في كلمة (فسبّحه) في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾[5].

والسعدُ في مطوّلِه استبعدَ أنْ يكونَ مرادُ القزوينيِّ اجتماعَ حرفَي حَلْقٍ فقط، لورودِه في القرآنِ، بل أرادَ معَه انضمامَ (أمدحْه) الأولى إلى الثانية، فحصلَ ذلك التنافرُ.

والّذي يتضح أنّ القزوينيَّ حينَ شرح ذلك في الإيضاحِ لم يصرِّحْ إلّا بالسببِ الأولِ[6]، لكنْ يَغفِرُ له إغفالَ السببِ الثاني أنّه ساقَ كلَّ ذلك في مَعْرِضِ تنافُرِ الكلماتِ لا الكلمة[7].

المسألة السادسة: في إخلالِ تداخُلِ الإضافاتِ وكثرةِ التكرار بالفصاحة:

يتابعُ ركنُ الدّينِ الجرجانيُّ تعقُّباتِه فيما يتعلّقُ بالفصاحةِ، فيستدركُ على قولِ الصاحبِ

---

[1] - القزويني: جلال الدين- الإيضاح، ص8.

[2] - أبو تمّام: حبيب بن أوس، (1889م)، ديوانه، المطبعة الأدبية، بيروت. ص115. ورواية الديوان: (متى ما لمتُه)

[3] - الجرجاني: محمد بن علي- الإشارات والتنبيهات، ص11.

[4] - ابن سنان الخفاجيُّ سبق ركنَ الدينِ في الإشارةِ إلى ذلك ناسبًا الرأيَ لبعضِ العلماءِ بالشعر،

[5] - سورة (الطور)، الآية 49.

[6] - القزويني: جلال الدين- الإيضاح، ص8.

[7] - البابرتي: أكمل الدين، (1983م)- شرح التلخيص، تح: د.محمد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر ، ط1، ليبيا، طرابلس. ص138.

ابنِ عبّادٍ: "إياكَ والإضافاتِ المُتداخِلةَ، فإنّها لا تحسُنُ في غيرِ الهجاءِ"[1]، ويرى أنّ هذا القولَ قاصِرٌ ويجبُ تخصيصُه وتعميمُه؛ تخصيصُه بالهجاءِ الّذي تزيدُ الإضافاتُ فيه الذمَّ، عندها يحسُن تداخُلُ الإضافاتِ، وتعميمُه بألّا يقتصرَ على الهجاءِ بل يقعُ في المدحِ[2]، واستدلّ على ذلك بالحديثِ النبويّ: "الكريمُ ابنُ الكريمِ ابنِ الكريمِ ابنِ الكريم يوسفُ بنُ يعقوبَ بنِ اسحاقَ بنِ إبراهيمَ"[3].

والباحثُ في هذه القضية يجدُ أنّ حُسْن الإضافاتِ المتداخلةِ لا ينطوي تحتَ ذلك التخصيصِ أو التعميمِ، فقد ورد في القرآن الكريم وليس في مقامِ مدحٍ ولا في مقامِ ذمٍّ : ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴾[4] و: ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ ﴾[5]، و ﴿ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ﴾[6].

والقزوينيُّ لم يسلِّم بأنّ كثرةَ التكرارِ تُخلّ بالفصاحةِ مطلقًا، بل عارضَ ذلك وقيّده بحصولِ ثقلِ اللّسانِ، واستدلّ على رأيِه بفصاحةِ الحديثِ النبويِّ السابقِ[7].

وكذلك يعترضُ ركنُ الدّينِ الجرجانيُّ على من يُوجبُ الاحترازَ عن كَثرةِ التَّكرارِ و تَتَابُعِ الإضافاتِ مُطلقًا، ويخطِّئ من يُطلِقُ ذلك، فيُخصِّصُ ذلك الاحتراز بكَثرةِ التكرارِ وتتابُعِ الإضافاتِ اللّذين يُوجبانِ ثقلًا لفظيًا أو يَخلوان من فائدة[8]، كالثِّقلِ اللّفظيِّ الحاصلِ مِن التكرارِ في قولِ المتنبيّ:

وتُسعِدني في غمرةٍ بعد غمرةٍ سَبوحٌ لها منْها عليها شَواهِدُ[9]

وخلوِّ الفائدةِ الحاصلِ من تتابُع الإضافاتِ في قولِ ابن بابِك:

---

[1] - نقل هذا القول عبد القاهر الجرجاني، يُنظر: الجرجاني: عبد القاهر- دلائل الإعجاز، ص104.

[2] - الجرجاني: محمد بن علي- الإشارات والتنبيهات، ص12.

[3] - البخاري: محمد بن إسماعيل، (د.ت)- صحيح البخاري، ، تح: محبّ الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة. ج3، ص244، رقم الحديث(4688).

[4] - سورة (مريم)، الآية2.

[5] - سورة (غافر)، الآية31.

[6] - سورة (المجادلة)، الآية 12.

[7] - القزويني: جلال الدين- الإيضاح، ص10.

[8] - الجرجاني: محمد بن علي- الإشارات والتنبيهات، ص12.

[9] - المتنبي: أحمد بن الحسين- ديوانه، ص 319.

حمامةَ جَرعى حَومةِ الجَنْدلِ اسْجَعي فأنتِ بمرأى من سعادٍ ومسمعِ [1]

وخلاصةُ الأمرِ أنّ كثرةَ التكرارِ إذا سلِمتْ من الاستكراه ملُحتْ ولطُفتْ، وهذا رأي قديمٌ أورده الشيخُ عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ وذكر أمثلةً من الشعر الفصيح عليه[2].

الخاتمة والنتائج:

يتّضحُ فيما عرضَه البحثُ أنَّ آراءَ العلماءِ في بابِ الفصاحةِ غيرُ مُتَّفَقٍ عليها جميعًا، فالباحثُ يستحسنُ رأيًا ما وسُرعانَ ما يجِدُ ردًّا مُقنعًا ينقضُه، وهذا يؤكّدُ أنَّ البلاغةَ العربيةَ لا يمكنُ تجريدُها من الذوقِ السَّليمِ ولا تأطيرُها بقواعدَ جافَّةٍ تُخرِجُ منها روحَ الحِسِّ العربيِّ المُرهَفِ وتجعلُها جسدًا خاويًا تقودُه قوانينُ غيرُ مُطَّرِدةٍ. ويَخْلُصُ هذا البحثُ إلى نتائج عدّة:

1- الفصاحةُ تُطلقُ على اللَّفظِ لكنْ ليس لمَزيّةٍ فيه على أنّه لفظٌ مُجرّدٌ، بل لمَزيّةٍ أحدثَها معنى ذلك اللَّفظِ داخلَ النَّظمِ، وهنا تتّضح العلاقة بين الفصاحةِ والمعنى.

2- تنافرُ الحروفِ في الكلمةِ لا يُمكِنُ إخضاعُهُ كلّيًا لقواعدَ نُطْقيَّةٍ ثابتةٍ كتقارُبِ مخارِجِ الحروفِ وتباعُدِها، فما يَصْدُقُ مِنْ هذه القواعدِ في إخراجِ كلمةٍ من ميدان الفصاحةِ نجده في كلماتٍ أخرى فصيحةٍ، فليستْ هذه القواعدُ مُطَّرِدةً، ممّا يُؤكِّدُ أنَّ الحكمَ في سببِ تنافُرِ حروفِ الكلمةِ هو الذَّوقُ السليمُ والطبعُ المستقيمُ.

3- الغرابةُ في اللفظِ حُكمٌ نسبيٌّ لا مطلقٌ، وهي صفةٌ إضافيّةٌ في اللَّفظِ لا تتعلّقُ بذاتِه كلفظٍ، فيؤثّرُ في الحكمِ على غرابةِ الكلمة تداولُها في زمنٍ معيّنٍ وبينَ قومٍ دونَ غيرِهم، وجعْلُ حكمِ الغرابةِ مُطلقًا لكل كلمة يُحتاجُ في معرفتها إلى كتبِ اللغةِ أمرٌ مردودٌ؛ لأنّه يُخرِج غريبَ القرآنِ وغريبَ الحديثِ من دائرة الفصاحةِ.

4- لفظةُ (لتجمدا) من بيتِ العبّاسِ بنِ الأحنفِ تُخِلُّ بفصاحةِ المفردِ لاستعمالِها لغيرِ ما ينبغي أنْ تُستعملَ له، وإخلالها بفصاحة المفرد أدى إلى الإخلال بفصاحة الكلام لأنّ من شروط فصاحة الكلام فصاحةُ كلماته، ولم يُوفَّقِ الشاعرُ باستعمالِها أيضًا لأنّه أتى بمعنًى غيرِ جائزٍ؛ وهو جمودُ الدمعِ في حالِ انعدامِه، والجامدُ لا يكونُ إلا للموجودِ المائعِ.

5- اجتماعُ حرفَي حَلْقٍ في لفظةِ (أمدحْه) من بيتِ أبي تمّامٍ ليستْ سببًا كافيًا لإخلالِها بفصاحةِ الكلامِ، بلْ يُضافُ إليهِ سببٌ آخرُ وهو تكرارُ اللّفظةِ.

6- كثرةُ التكرارِ وتداخُلِ الإضافاتِ موجودان في القرآنِ الكريمِ والحديثِ النَّبويِّ الشريفِ، فهما لا

[1] - العباسي: عبد الرحيم- معاهد التنصيص، ج1/ ص59.

[2] - يُنظر: الجرجاني: عبد القاهر- دلائل الإعجاز، ص104، القزويني: جلال الدين- الإيضاح، ص10.

يُخلّان بالفصاحةِ مُطلقًا، بل يجبُ التقييدُ بحصول ثِقَلٍ لفظيٍّ وخلوٍّ فائدةٍ.

المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم.

2- ابن الأثير الجزري: ضياء الدين، (د.ت)- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدّمه وعلّق عليه، د. أحمد الحوفي و د. بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة .

3- ابن الأثير الحلبي: نجم الدين، (د.ت)- جوهر الكنز ، تح: د. محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية.

4- ابن الأحنف: العبّاس، (1954م)- ديوانه، تح: د.عاتكة الخزرجي، دار الكتب المصرية، القاهرة.

5- البابرتي: أكمل الدين، (1983م)- شرح التلخيص، تح: د.محمد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر ، ط1، ليبيا، طرابلس.

6- البخاري: محمد بن إسماعيل، (د.ت)- صحيح البخاري، ، تح: محبّ الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة.

7- البغدادي: الطوفي، (1989م)- الإكسير في علم التفسير، تح: د. عبد القادر حسين، دار الأوزاعي، ط2، بيروت.

8- التفتازاني: سعد الدين، (2013م)- المطوّل، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت.

9- التنوخي: محمد بن محمد بن عمرو،(1327هـ)- الأقصى القريب، مطبعة السعادة ط1، مصر.

10- أبو تمّام: حبيب بن أوس، (1889م)، ديوانه، المطبعة الأدبية، بيروت.

11- الجاحظ: عمرو بن بحر (1998م)- البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط7، القاهرة.

12- الجرجاني: عبد القاهر، (د.ت)- دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، القاهرة.

13- الجرجاني: محمد بن علي، (1997م)- الإشارات والتنبيهات، تح: د. عبد القادر حسين، مكتبة الآداب.

14- ابن حجر الكندي: امرؤ القيس، (2004م) - ديوانه، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة ،ط2، بيروت.

15- الخفاجي: ابن سنان، (1952م)- سرّ الفصاحة، صحّحَه وعلّق عليه عبدُ المتعالي الصعيدي، مطبعة محمد علي صبيح، مصر.

16- ابن خلّكان: شمس الدين، (1310هـ)- وفيّات الأعيان، المطبعة الميمنية، القاهرة.

17- السُّبكيّ: بهاء الدين، (2003م)- عروس الأفراح، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، ط1، بيروت.

18- السيّد: أحمد بن عمر بن أحمد، (2010م)- تعقّبات ابن كثير على من سبقه من المفسِّرين، رسالة دكتوراه مقدَّمة لكلية أصول الدعوة والدين، جامعة أم القرى، السعودية.

19- السيوطي: جلال الدين، (2011م)- شرح عقود الجمان في المعاني والبيان، تح: د. إبراهيم محمد الحمداني و د. أمين لقمان الحبّار، دار الكتب العلمية،ط1، بيروت.

20- العاكوب: عيسى، (2000م)- المفصَّل في علوم البلاغة العربية، منشورات جامعة حلب.

21- العباسي: عبد الرحيم بن أحمد، (د.ت)- معاهد التنصيص، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.

22- العسكري: أبو هلال، (1952م)- الصناعتين، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1.

23- القزويني: جلال الدين،(د.ت)- الإيضاح، ، دار الكتب العلمية، بيروت.

24- كحاله: عمر رضا، (1960م)- مُعجم المؤلفين، مطبعة الترقِّي، دمشق.

25- المتنبي: أحمد بن الحسين، (1983م)- ديوانه، دار بيروت.

26- مطلوب: أحمد، (1983م)- معجم المصطلحات البلاغية، مطبعة المجمع العلمي العراقي.

27- ابن منظور: محمّد بن مكرم، (د.ت)- لسان العرب، دار المعارف، القاهرة.

الدوريّات:

1- عبود: بكر عبد العزيز، (2025م)-مفهوم النظم في علم المعاني بين النشأةِ والتطوُّر، مجلة جامعة حمص، المجلد47، العدد3، ص67.

2- يوسف: علا، (2022م)- التناص البلاغي النقدي في نص عبد القاهر الجرجاني، مفهوم (صورة المعنى) أنموذجًا، مجلة جامعة حمص، المجلد44، العدد8.